اقتصاد

العراق تحت الظلام

بغداد ـ **محمد علي**

غرق العراق في الظلام ليل الخميس واستمرت الأزمة حتى الجمعة، بعدما تراجعت التغذية الكهربائية إلى مستويات قياسية وغير مسبوقة منذ حرب الخليج الأولى عام 1991. فقد شهدت بغداد وجميع محافظات العراق عتمة تامة، باستثناء إقليم كردستان، بالتزامن مع تسجيل معدلات قياسية للحرارة قاربت الخمسين درجة مئوية.

فيما قالت مصادر حكومية عراقية مقربة من رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي، لـ«العربي الجديد»، إن الأخير وافق على طلب استقالة وزير الكهرباء ماجد حنتوش. يأتي ذلك مع مخاوف حكومية وسياسية من موجة احتجاجات جديدة تشهدها مدن البلاد الجنوبية والوسطى على وجه التحديد جراء نقص الخدمات، إذ شهدت الناصرية وميسان وواسط والبصرة ومناطق أخرى من جنوبي العراق ليلة احتجاجات وتجمعات ليلية لمواطنين غاضبين أحرقوا إطارات سيارات وأغلقوا طرقاً بسبب انعدام التيار الكهربائي والذي تسبب أيضاً بشح في تجهيز مياه الشرب لعدد من مناطق العاصمة بغداد ومدن جنوبية عدة.

وشرح مصدر حكومي رفيع المستوى في بغداد، لـ«العربي الجديد»، أن الكاظمي، الذي يجري منذ الأربعاء زيارة إلى عدة دول أوروبية بهدف حشد الدعم لإجراء الانتخابات المبكرة ومساعدة القوات العراقية «وجّه بتشكيل خلية أزمة من عدة وزارات لمواجهة أزمة نقص الطاقة وكلف وزارتي الدفاع والداخلية بالعمل على تتبع ووقف عمليات استهداف أبراج الطاقة الكهربائية ومحطات التحويل». لافتاً إلى أن «الهجمات الأخيرة تحمل بصمات إرهابية لتنظيم داعش». ووفقاً للمسؤول ذاته فإن مسؤولين في وزارة الكهرباء والنفط يتواصلون مع الجانب الإيراني لبحث أسباب وقف طهران خطوط استيراد الكهرباء وتخفيض نسبة الغاز المدفوع للمحطات العراقية، كاشفاً عن أن «الإيرانيين يطالبون بمستحقات سابقة لقاء استئناف تصدير الكهرباء للعراق».

في هذه الأثناء أكد مسؤول في وزارة الكهرباء العراقية، لـ«العربي الجديد»، أن إيقاف طهران خطوط تصدير الكهرباء إلى العراق وتقليل الغاز الخاص بمحطات الكهرباء واستهداف أبراج ومحطات الطاقة، إضافة إلى خروج بعض المحطات عن الخدمة جراء الضغط المتزايد عليها، تسببت في وصول ساعات التجهيز إلى الصفر. وتابع «الوزارة أبلغت الحكومة قبل أيام بالأزمة وأن الطاقة انخفضت لأقل من 12 ألف ميغاواط بدلاً من 19 ألفاً ومن ثم تراجعت إلى 8 آلاف لكن لم تكن هناك معالجات، إلى أن تم استهداف أبراج الضغط العالي للكهرباء المتجه إلى محطة المسيب جنوبي بغداد، ما أدى إلى إطفاء كامل للمنظومة.

وكشف عن أن الكهرباء الوطنية أعيدت للعمل بشكل تدريجي، لكن لن تعود إلى المستويات السابقة خلال وقت قريب، وهناك اتجاه إلى ضخ كميات كبيرة من الوقود لأصحاب المولدات الأهلية لمواجهة نقص الطاقة في الأيام المقبلة.

في السياق ذاته أعلنت قيادة العمليات العراقية المشتركة عن تخصيص مكافأة مالية لمن يدلي بمعلومات تتعلق باستهداف أبراج ومحطات الكهرباء، وقالت في بيان إنه «ليس بغريب على عصابات داعش وفلوله المنهزمة باستغلال الظروف ومحاولة إيذاء المواطنين مع ارتفاع درجات الحرارة في البلاد».

(جيوفري فان دير هاسيلت/ فرانس برس)

إضراب مطار باريس

أغلق عمال مطارات في باريس صالة مزدحمة الجمعة في مطار شارل ديغول احتجاجاً على تخفيضات الأجور، وذلك ضمن سلسلة من الإضرابات التي ستستمر حتى يوم الاثنين. واشتبك المحتجون مع الشرطة، ما أدى إلى تأخير رحلات. وأطلقت الشرطة رذاذ الفلفل في محاولة لتفريق المتظاهرين في صالة إي 2، التي تستخدم في المقام الأول للسفر الدولي. وقام بضع مئات من النقابيين بقرع الطبول والأبواق وإغلاق منطقة مراقبة جوازات السفر بالصالة، ما تسبب في فقدان مئات الركاب لرحلاتهم الجوية. انتشرت شرطة مكافحة الشغب بالخوذات والدروع، وأعيد توجيه الركاب إلى صالة مجاورة. وتقول إدارة شبكة مطارات باريس إن الإيرادات انخفضت بنسبة 80 في المائة في 2020 وإنها تحاول تجنب تسريح العمال عن طريق خفض الأجور.

أخبار

شركة طيران سعودية جديدة تسعى للمنافسة

تخطط السعودية لاستهداف حركة ركاب الترانزيت الدولية بشركة طيران وطنية جديدة. وقال مصدران مطلعان لوكالة «رويترز» إن شركة الطيران الجديدة ستعزز المسارات الدولية وتكرر تجربة الناقلات الخليجية الحالية عبر نقل المسافرين

من دولة إلى أخرى عبر رحلات ربط في المملكة. ويهدد التوسع السعودي بزيادة حدة معركة على الركاب في الوقت الذي تضرر فيه السفر بفعل جائحة كورونا. وتحتاج أي شركة طيران إلى رأسمال كبير، ويحذر خبراء من أنه إذا كانت السعودية تطمح للتنافس على رحلات الترانزيت فإنها قد تضطر إلى مواجهة خسائر لسنوات. وقال أشخاص مطلعون إن شركة الطيران السعودية الجديدة قد تتخذ من العاصمة الرياض مقرا لها، وإن صندوق الثروة السيادي، صندوق الاستثمارات العامة، يساعد في تأسيسها.

صعود عائدات صندوق التقاعد الياباني

حقق صندوق استثمار معاشات التقاعد الحكومية الياباني (جي بي آي إف)، عائدًا قياسيًا خلال العام المالي المنتهي في مارس/ آذار، لترتفع أصوله إلى أعلى مستوياتها على الإطلاق عند 186,1 تريليون ين (1,67 تريليون دولار). وخلال الأشهر الاثني عشر المنتهية في مارس، بلغ عائد صندوق معاشات التقاعد الأكبر في العالم على استثماراته 25 في المائة أو 37,8 تريليون ين (339 مليار دولار)، مسجلاً أكبر عائد منذ أن بدأ الصندوق إدارة المعاشات في 2001. وكانت الأسهم الأجنبية فئة الأصول الأفضل أداءً خلال تلك الفترة، بعائد 59,4 في المائة، تلتها بعد ذلك الأسهم المحلية بعائد 41,6 في المائة، وارتفعت السندات الأجنبية 7,1 في المائة، بينما خسرت السندات اليابانية 0,7 في المائة.

أضرار نقص مياه النيل على زراعة مصر

أوضح محمد عبد العاطي، وزير الموارد المائية والري المصري، مخاطر نقص حصة مياه نهر النيل لبلاده على قطاع الزراعة. وجاءت تصريحات عبد العاطي خلال مشاركته في المؤتمر الوزاري رفيع المستوى «مشاورات من أجل الوصول إلى نتائج»، والذي تنظمه الحكومة الألمانية، وفقاً لبيان صادر الجمعة. وقال عبد العاطي إن أي نقص في الموارد المائية سوف يتسبب في أضرار جسيمة، حيث إن نقص مليار متر مكعب من المياه سيتسبب في فقدان 200 ألف أسرة لمصدر رزقها الرئيسي في الزراعة. وتابع: «وهو ما يعني تضرر مليون مواطن من أفراد هذه الأسر، وقطاع الزراعة في مصر يعمل به 40 مليون نسمة على الأقل، وبالتالي فإن أي نقص في الموارد المائية ستكون له انعكاسات سلبية ضخمة على نسبة كبيرة من سكان مصر».

سياسة حافة الهاوية تحكم اجتماعات أوبك+

لندن ـ **العربي الجديد**

أصبحت غالبية اجتماعات مجموعة أوبك+ تقوم على سياسة حافة الهاوية، بحيث أعادت اللقاءات التي بدأت الخميس التذكير بالحرب النفطية التي انعكست بشكل كبير على الأسواق الدولية. لكن هذه المرة المخاطر كبيرة بالنسبة للاقتصاد العالمي، ولا تمتلك الدول المنتجة قدرات للدخول في معارك كبرى جديدة. ويشرح المحلل في وكالة «بلومبيرغ» الأميركية، أنتوني هالبين، أنه حتى إعلان الإمارات العربية المتحدة اعتراضها في اللحظة الأخيرة، اعتقد كارتل النفط وحلفاؤه أن لديهم اتفاقًا لزيادة الإمدادات الشهرية بمقدار 400 ألف برميل يوميًا بين أغسطس/ آب وديسمبر/ كانون الأول لتخفيف أسعار الخام وسط انتعاش في الطلب العالمي. وهذا الاعتراض أثار ذكريات الصراع المرير في حرب الإنتاج العام الماضي بين المملكة العربية السعودية وروسيا والتي تزامنت مع تراجع الطلب خلال عمليات الإغلاق لتحويل أسعار النفط الخام لفترة وجيزة إلى سلبية. والمجموعة النفطية لا تمتلك سيناريوهات بديلة، إذ إن الفشل في التوصل إلى اجتماع يعني استمرار أوبك+ بشروط الإنتاج الحالية حتى إبريل/ نيسان، مما يزيد من الضغوط التي دفعت الأسعار بالفعل للارتفاع بنحو 50 في المائة هذا العام. ويخاطر ذلك بإذكاء المخاوف بشأن التضخم في الاقتصاد العالمي وقد يؤدي إلى رد فعل عنيف تجاه المجموعة النفطية من الولايات المتحدة ومستهلكين رئيسيين للنفط يخشون تأثير سياسات النفط على الانتعاش. كما أن هناك عوامل أخرى غير متوقعة. فقد يجلب إحياء الاتفاق النووي الإيراني إمدادات نفطية جديدة إلى السوق، فيما قد يؤدي انتشار متغير دلتا من كورونا إلى إعادة بعض الدول إلى عمليات الإغلاق التي قد تضعف الطلب. وقالت مصادر بأوبك+ لوكالة «رويترز» إن الإمارات لا تعارض مبدأ زيادة إنتاج المجموعة لكنها ترغب في أن يرتفع إنتاجها. وتقول إن خط الأساس الخاص بها، وهو مستوى الإنتاج الذي يتم من خلاله حساب التخفيضات، كان في الأصل متدنياً للغاية وهو أمر كانت مستعدة لغض البصر عنه إذا انتهى الاتفاق في إبريل.

وشرحت مصادر أوبك+ أن الإمارات ترغب في أن يتحدد خط الأساس لإنتاجها عند 3,8 ملايين برميل يومياً، مقارنة مع المستوى الحالي عند 3,168 ملايين برميل يومياً. وإذا تغير خط الأساس، فإن ذلك قد يعني إضافة المزيد من النفط إلى السوق عن المخطط أو سيتعين على بقية المنتجين قبول زيادة أقل.

فضية

8 سنوات على انقلاب مصر: تخبط في التشريعات الاقتصادية

تتخبّط السلطات المصرية في القرارات الاقتصادية، إذ أنها تريد ترسيخ هيمنة الرئيس والجيش على الاقتصاد، وفي الوقت ذاته تشجيع الاستثمار الخاص

القاهرة ـ **العربي الجديد**

لم تكن موافقة مجلس النواب المصري على تعديل قانون المحكمة الدستورية، بغرض منحها حق الرقابة القضائية على قرارات المنظمات والهيئات الدولية وهيئات التحكيم الأجنبية المطلوب تنفيذها في مواجهة الدولة المصرية، بعيدة عن حالة التخبط التي تعيشها سلطة الانقلاب في مصر على مدار ثماني سنوات، خصوصاً في مجال التشريعات المالية والاقتصادية. وسع عودة البرلمان المصري للانعقاد في مطلع عام 2016، أصدر قانون تلو الآخر بحجة دعم الاستثمار في البلاد، غير أنه تبعتها تعديلات تشريعية من شأنها تخويف المستثمرين بدلاً من تشجيعهم، ولعل آخرها تعديل قانون المحكمة الدستورية الذي يقضي بعدم الاعتداد بقرارات التحكيم الدولي أو بالالتزامات المترتبة على تنفيذها.

وطرحت الحكومة المصرية التعديل لتمكينها من وقف تنفيذ الأحكام والقرارات الصادرة عن محاكم ومنظمات وهيئات دولية ذات طبيعة سياسية أو قضائية في مواجهتها. وكذلك قطع الطريق على قرارات ملزمة بأداء مستحقات أو تعويضات مالية، أو الالتزام بنصوص معينة في معاهدات دولية، أو توقيع عقوبات تتطلب رفع الضرر الواقع على أشخاص أو أطراف أو جهات بعينها، بداية التخبط كانت مع قانون الاستثمار الجديد الذي أقره مجلس النواب في مايو/ أيار 2017، وسمح بتملك الأجانب للأراضي المصرية في المناطق الاقتصادية الجديدة بمدن القناة وسيناء، من دون الأخذ بالاعتبار خطورة ذلك على الأمن القومي للبلاد، فضلاً عن منحه رئيس الوزراء صلاحيات واسعة حيال المزايا الاقتصادية للمستثمرين، ومنها تخصيص أراضٍ بالمجان للصناعات الاستراتيجية، بلا تحديد لماهية تلك الصناعات، وتحمل الحكومة كلفة توصيل المرافق إلى المشروعات الجديدة، بما يثقل موازنة الدولة بأعباء مالية ضخمة.

ومنح القانون المستثمر الحق في الحصول إلى العقارات اللازمة لمباشرة نشاطه، أو التوسع فيه، أيا كانت جنسية الشركاء أو المساهمين أو نسبة مشاركتهم في رأس المال، واستقدام عاملين أجانب بنسبة 20 في المائة من إجمالي عدد العاملين في المشروع، مع النص على إلغاء المناطق الحرة الخاصة، والتي يعمل بها نحو 73 ألف عامل مصري.

ومع تزايد حدة الانتقادات إزاء مواد القانون، وفشله في جذب الاستثمارات الخارجية، اضطرت الحكومة إلى إدخال تعديلات موسعة على التشريع بعد عامين من تطبيقه، وهي التعديلات التي وافق عليها البرلمان في عام 2019، ومنحت المستثمرين الأجانب حوافز إضافية تشمل إعادة استثمار فوائض أرباحهم في مصر، من خلال مواد محددة تقلل التكاليف عليهم.

ومنحت التعديلات المشروعات الاستثمارية القائمة فرصة التمتع بالحوافز الخاصة بالاستثمارات الجديدة، من إعفاءات ضريبية وما شابهها، إلى جانب وضع حد أقصى لرسوم التصديق على توقيعات في الشركاء على العقود عند كل تعديل في نظام الشركة، بغض النظر عن نظام الاستثمار الذي تخضع له.

إلا أن تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى مصر بقيت عند مستوياتها المنخفضة، رغم قرار الحكومة تحرير صرف الجنيه أمام الدولار، ما دفع الأخيرة إلى التقدم للبرلمان بتعديل جديد على القانون في العام التالي، للسماح بالترخيص لمشروعات الصناعات القائمة على الغاز الطبيعي كأحد مدخلات الإنتاج، وعلى رأسها الأسمدة والبتروكيماويات، للعمل بنظام المناطق الحرة.

الجنسية والصندوق السيادي

ومع فشل سلطة الانقلاب في جذب الاستثمارات من الخارج نتيجة التضارب في القرارات الاقتصادية، وافق مجلس النواب على تعديل حكومي على أحكام قانون دخول وإقامة الأجانب، يقضي ببيع الجنسية المصرية للأجانب مقابل وديعة مصرفية مدتها خمس سنوات بقيمة 7 ملايين جنيه، أو ما يعادلها من العملة الأجنبية، مع إجازة منح الجنسية بقرار من وزير الداخلية لكل أجنبي أقام في البلاد، متى كان بالغاً سن الرشد، وتوافرت فيه الشروط اللازمة لقبول طلب التجنس.

كذلك وافق البرلمان على تشريع بإنشاء «صندوق مصر السيادي» تحت إدارة رئيس الجمهورية، برأس مال مرخص 200 مليار جنيه مصري، ورأس مال مصدر 5 مليارات جنيه، والهادف إلى منح الصندوق أحقية نقل ملكية أصول الدولة للجهات التي يحددها، وبيع وشراء وتأجير واستئجار الأصول الثابتة والمنقولة للدولة، إيذاناً بطرحها للبيع أمام القطاع الخاص، على غرار مجمع التحرير ومقر الحزب الوطني السابق ومبنى وزارة الداخلية في وسط القاهرة. وفي 20 يوليو/ تموز 2020، أدخل البرلمان تعديلاً على قانون إنشاء الصندوق لتحصين قرارات رئيس الجمهورية بنقل ملكية الأصول إلى الصندوق من الطعن القضائي، بحيث يقتصر على الجهة المالكة أو الصندوق نفسه، ولا ترفع الدعاوى ببطلان العقود التي يبرمها الصندوق، أو التصرفات التي يتخذها لتحقيق أهدافه، أو الإجراءات التي اتخذت استناداً لتلك العقود، أو التصرفات، إلا من أطراف التعاقد من دون غيرهم.

«تحيا مصر» التابع للرئاسة والجيش ينافس القطاع الخاص

تحيا مصر

في موازاة ذلك، صدق السيسي على تعديل قانون إنشاء «صندوق تحيا مصر» في 15 يونيو/ حزيران الماضي، بعد موافقة مجلس النواب، لإعفاء جميع عوائد الصندوق ومداخيله والتسهيلات الائتمانية الممنوحة له، من جميع الضرائب والرسوم أياً كان نوعها، ورسوم الشهر العقاري والتوثيق، والرسوم الجمركية، وكذلك عدم سريان أحكام قوانين ضرائب الدخل والدمغة، ورسم تنمية موارد الدولة، والضرائب والرسوم الجمركية، والضريبة على القيمة المضافة، وأي نوع آخر من الضرائب والرسوم المفروضة حالياً أو مستقبلاً. ومثل التعديل استمراراً لتوسيع سلطات الصندوق التابع للرئاسة والجيش، وغير الخاضع نهائياً للرقابة، لتكريس وضعه الاستثنائي كصندوق «شبه سيادي»، يزاحم به النظام الشركات الحكومية والقطاع الخاص في بعض الأنشطة، لا سيما أن قانون الصندوق يسمح له بإنشاء شركات جديدة مملوكة ملكية تامة للصندوق، أو يساهم في رأس مالها.

غلاء غير مسبوق

وكشف الواقع زيف وعود قائد الانقلاب عبد الفتاح السيسي المتكررة حول تحسن الأوضاع الاقتصادية، إذ شهد المواطن المصري موجة غير مسبوقة من الغلاء في تاريخ البلاد، إثر رفع أسعار الكهرباء لمرات ثمان متتالية منذ وقوع الانقلاب، بزيادة مجموعها وصل إلى 860 في المائة، وست زيادات في أسعار المواد البترولية، حيث قفز سعر السولار من 1,1 جنيه للتر إلى 6,75 جنيهات، والبنزين (92 أوكتان) من 1,85 جنيه إلى 7,75 جنيهات، بخلاف تضاعف أسعار استهلاك الغاز الطبيعي ومياه الشرب للمنازل أكثر من مرة.

خصخصة المرافق

وفي هذا السياق، وافق مجلس النواب على تعديل بعض أحكام قانون إنشاء الهيئة القومية لسكك حديد مصر، والذي قضى بإشراك القطاع الخاص في إدارة وتشغيل وصيانة مشروعات البنية الأساسية، وشبكات هيئة السكك الحديدية على مستوى الجمهورية، تمهيداً لطرح أصول المرفق العام للبيع أمام شركات القطاع الخاص، وتحرير أسعار بيع تذاكر القطارات.

كما أقرّ قانوناً مقدماً من الحكومة لإدخال اختصاصات نوعية جديدة للهيئة القومية للأنفاق، تشمل إشراك المستثمرين المحليين والأجانب في إدارة المرفق، وتأسيس الهيئة شركات مساهمة بمفردها، أو بالاشتراك مع شركاء آخرين لإدارة وتشغيل وصيانة المشروعات، ما بعد الخطوة الأولى نحو خصخصة القطاع بالكامل، وزيادة أسعار الخدمات الحالية المقدمة للمواطنين.

ووافق البرلمان أيضاً على تعديل بعض أحكام قانون الطيران المدني، والذي يستهدف تنظيم إجراءات طرح أراضي ومباني المطارات المصرية للبيع أمام المستثمرين، وهو التشريع الذي أعدّ خصيصاً من الحكومة لبيع مطار النزهة في محافظة الإسكندرية، بعد تصريح السيسي في إبريل/ نيسان 2017 بأن «هناك استحالة في تشغيله مرة أخرى، بعد صرف أكثر من 360 مليون جنيه على تطويره».

المصريون يواجهون موجة غلاء غير مسبوقة (خالد الدسوقي/ فرانس برس)

زراعة

اليمن: الآبار العشوائية تستنزف الموارد المائية

تنتشر الآبار العشوائية في غالبية المناطق اليمنية، ما يهدد المياه الجوفية بالمزيد من الشح. وتساهم زراعة القات في استفحال الأزمة لحاجتها إلى كميات كبيرة من مياه الري

صنعاء ـ **محمد راجح**

يهدد الحفر العشوائي للآبار المنتشر في معظم مناطق اليمن الموارد المائية بالاستنزاف، في بلاد تعاني من شحة المياه وقلة هطول الأمطار وسقوطها في غير مواسمها، وما ينتج عنها من فيضانات وسيول تسبب أضراراً بالغة في الأراضي الزراعية. وتتركز عمليات الحفر العشوائي للآبار في المناطق التي تنتشر فيها زراعة نبتة «القات» التي تتطلب كميات هائلة من المياه، وهو ما يعتبر في طليعة أسباب استنزاف المياه في اليمن. وتكشف بيانات حديثة اطلعت عليها «العربي الجديد» عن عتماد المساحة المحصولية الزراعية في اليمن على مياه الآبار بنسبة 38 في المائة تليها المياه الناتجة عن الأمطار بنسبة 10 في المائة وحوالي 2 في المائة من السدود ونحو 1 في المائة من المياه المنقولة بالشاحنات.

وقال الخبير الزراعي أيمن الشرماني إن توسع زراعة نبتة «القات» ساهم بشكل كبير في انتشار ظاهرة الحفر العشوائي لآبار المياه والتي تحولت إلى مشاريع استثمارية، الأمر الذي يتسبب في تسريع استهلاك المياه الجوفية ومضاعفة معاناة اليمن المزمنة في شحة المياه. وأوضح، في حديثه مع «العربي الجديد»، أن العائدات المجزية من نبتة «القات» خلال السنوات القليلة الماضية واتجاه المزارعين إلى اقتلاع المحاصيل الزراعية الأخرى وإحلال القات بدلاً عنها، أدت إلى توسع دائرة العمل في استثمار «القات» وتكوّن فئة تجارية خلال سنوات الحرب الراهنة تقوم باستغلال هذه النبتة التي تحظى باهتمام وإقبال في اليمن.

وفي الوقت الذي تؤكد فيه الجهات الحكومية المختصة عجزها عن مكافحة ظاهرة الحفر العشوائي للمياه الجوفية في ظل انتشار أكثر من 480 جهازاً يعمل في حفر الآبار الارتوازية للمياه بشكل عشوائي، يستمر القات في استنزاف المياه الجوفية بنسبة تصل إلى نحو 70 في المائة من المياه المستهلكة في اليمن. وأكد المزارع علي المجربي، مالك أراضٍ زراعية في محافظة عمران شمال العاصمة اليمنية صنعاء، لـ«العربي الجديد»، أن زراعة المحاصيل بالخضروات والفاكهة أصبحت مكلفة للغاية مقابل عائدات لا تغطي نصف ما يتم إنفاقه على مستلزمات الإنتاج الزراعي والأسمدة والوقود.

ويتفق معه المزارع في محافظة ذمار الزراعية أنيس مهدي الذي رأى في حديثه مع «العربي الجديد»، أن الكثير من المزارعين اضطروا إلى التحول لزراعة «القات» بسبب عائداته السريعة والمجزية رغم ما تتطلبه عملية زراعته من جهد شاق وكميات من المبيدات والأسمدة ومياه ضخمة لريه بشكل يومي.

وبحسب تقارير رسمية، يعد اليمن من أفقر دول العالم في الموارد المائية، ويقع في أسفل سلم الدول الواقعة تحت خط الفقر المائي، حيث يتراوح المتوسط السنوي لكمية الأمطار بين 250- 400 ملم والتي من المتوقع انخفاضها بنسبة كبيرة خلال السنوات الثلاث المقبلة. وتشير أحدث بيانات متاحة اطلعت عليها «العربي الجديد» إلى أن حجم مخزون اليمن من المياه الجوفية يصل إلى نحو 10 بلايين متر مكعب في حوض المسيلة، 205 بلايين متر مكعب في حوض تهامة وتتوزع البقية من الاحتياطي الجوفي على بقية المناطق. فيما تصل كمية السحب من المياه الاحتياطية 1,5 بليون متر مكعب سنوياً. وتؤكد تقارير وأبحاث زراعية أن هذا الحجم من المياه المستخرجة يفوق معدل التغذية الجوفية بمقدار 900 مليون متر مكعب؛ مما سبب حصول انخفاض متزايد في منسوب المياه الجوفية.

ارتفاع في تكاليف الإنتاج الزراعي (محمد حمود/ الأناضول)

مال وناس

السودان يتجه نحو زيادة أجور القطاع العام

الخرطوم ـ **هالة حمزة**

أكدت مصادر موثوقة لـ «العربي الجديد» عن وجود اتجاه لزيادة أجور العاملين في القطاع الحكومي من 3 إلى أكثر من 24 ألف جنيه على الأجر الأساسي في حده الأدنى، عقب انتهاء الحكومة الانتقالية من مراجعة هيكل الأجور وبدء تطبيقه اعتباراً من العام 2022.

وكشفت المصادر أن الهيكل الجديد يراعي ارتفاع تكلفة المعيشة نتيجة للانفلات الكبير في التضخم والارتفاع الحاد في أسعار السلع الاستهلاكية الضرورية كافة، ما تسبب في فجوة بين الدخول والمصروفات لغالبية العاملين بالدولة. وتوقعت تحديد الحد الأدنى للأجور لأسرة مكونة من 5 أفراد بأكثر من 105 آلاف جنيه. وشكا الموظف الحكومي محمد منصور لـ «العربي الجديد» من عدم تناسب راتبه مع غلاء المعيشة، وقال إنه يتوقع حدوث زيادة في الرواتب التي أعلنتها الحكومة بسبب الارتفاع المطرد في أسعار السلع. واعتبر أن السوق ستمتص الزيادة مباشرة بسبب لجوء التجار فورا لمضاعفة الأسعار بمجرد الإعلان عن بدء تطبيق الزيادة في الرواتب العام المقبل، ما يستدعي زيادة الرقابة في السوق. وقال الأمين العام السابق لمجلس الأجور عبد الرحمن يوسف حبدوب إن الزيادة في الأجور حتمية. وأشار في حديث مع «العربي الجديد» إلى استمرار المنحة التي أعلنتها الحكومة أخيراً للعاملين بالدولة بواقع 10 مليارات جنيه حتى نهاية العام الحالي، ليتم تحويل مبلغها للاستفادة منه في تطبيق الزيادة الجديدة في الأجور بداية العام.

وطبقت الحكومة السودانية منتصف إبريل/ نيسان الماضي 2021 زيادة في الحد الأدنى للأجور للعاملين بالدولة بين 425 جنيهاً إلى 3 آلاف جنيه، لمقابلة الزيادات المطردة في أسعار السلع بالأسواق وغلاء المعيشة والارتفاع المتصاعد في التضخم. وقال حبدوب إن تحديد الزيادات في الأجور يتفاوت وفقا للدرجات الوظيفية، وحسب تقديرات وزارة المالية وقدرتها على توفير تمويل لها من موارد حقيقية.

وأعد المجلس الأعلى للأجور بالسودان 11 دراسة متخصصة حول الأجور، أشارت إلى أن دخول الأفراد قد ترتفع من الناحية النظرية، إلا أن الدخول الحقيقية قد تنخفض من الناحية الفعلية نظرا لارتفاع تكاليف المعيشة وانخفاض القوى الشرائية للنقود. وشكلت وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي في السادس من ديسمبر/ كانون الأول 2019 فريق عمل وطني، لمعالجة هيكل الأجور ومرتبات العاملين بالدولة لعام 2020 لإجراء معالجات شاملة للمرتبات والأجور في الخدمة المدنية، وفق ما أعلنته.

كما أشارت إلى أنها تسعى لإزالة التشوهات وتحقيق العدالة والرضا الوظيفي بين جميع مكونات الخدمة المدنية المختلفة، وتحسين سبل العيش الكريم للعاملين بالدولة.

ولقت إلى ارتفاع تكاليف المعيشة وانهيار القوى الشرائية للمواطنين، نتيجة لسياسات الإفقار المنهجية التي اتبعها النظام البائد، مع مراجعة الوضع الحالي للأجور والمرتبات في الخدمة المدنية، والوحدات التي تعمل بقانون خاص، وإبراز الفروق والتشوهات، ومراجعة المخصصات والبدلات والامتيازات المختلفة، وفقا للتدرج الوظيفي في الخدمة المدنية، والوحدات الحكومية.

وقالت الوزارة إنها تعمل على توضيح درجات التباين بين الوظائف، ووضع أسس علمية محددة للمراجعة الدورية للأجور، لمراعاة التغيرات التي تحدث في كلفة المعيشة بسبب تغيرات الأسعار.

وانتقدت مديرة الفصل الأول الأجور والمرتبات السابقة في وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي أسماء مصطفى، في حديثها مع «العربي الجديد»، الزيادات الأخيرة غير المدروسة في الأجور بنسبة 500 في المائة التي تسببت في خلق مشكلات كبيرة، وعجز وزارة المالية عن الإيفاء بها في حينها. وتوقعت وقوع الحكومة الحالية في الخطأ السابق ذاته، من حيث الزيادات المرتقبة على الأجور وتطبيقها من غير دراسة وحصر للتكلفة الكلية للتمويل من موارد ثابتة وحقيقية، ما يؤدي أخيرا لعجزها عن مقابلة الزيادة التي أقرتها. واستبعدت مصطفى إقدام الحكومة الانتقالية في السودان على اتخاذ قرار بخفض الرواتب، في ظل الارتفاعات القياسية في معدل تضخم الأسعار «لأنها صارت حقاً مكتسبا للعاملين بموجب لوائح العمل التي تنص على أن أي استحقاق يأخذه العامل يعتبر حقا مكتسبا له لا يمكن خفضه بأي حال من الأحوال».

بروفايل

يلقب بـ «أمير اللقاحات»، هو أدار بوناوالا، الشاب الهندي الذي يدير معهد الامصال الهندية، والذي بدا اسمه يتردد في بلده وفي العالم بعد انتشار فيروس كورونا، حين باشرت مجموعته بإنتاج لقاح «استرازينيكا»

أدار بوناوالا (فرانسيس برس)

أدار بوناوالا

الرباط ـ **مصطفى فعاس**

دفعت الجائحة أدار بوناوالا إلى بؤرة الضوء، بعدما علقت الكثير من الآمال على مجموعته «معهد الأمصال الهندية» التي تتولى إنتاج لقاح أسترازينيكا في الهند. فقد أدى هذا النشاط الذي ترافق مع انتشار فيروس كورونا إلى تعظيم إيرادات المجموعة، لتصنف مجلة فوربس بوناوالا ضمن الأربعين شخصية بعمر أقل من أربعين عاما الأكثر تأثيراً في العالم. قدرت صحيفة «تايمز أوف انديا» ثروته بحوالي 15 مليار دولار، ليحتل مع عائلته المركز السادس في لائحة العائلات الغنية في الهند، بعدما أصبحت شركته تنتج نصف جرعات لقاح أسترازينيكا التي تضخ في السوق العالمية، حسب صحيفة «الغارديان» البريطانية.

ينحدر بوناوالا من أسرة غنية، ما أهله لأن يدرس في جامعة سانت ادموندز في بريطانيا. تأثر بوالده سيروس مربي الخيول، الذي أسس معهد الأمصال الهندية في 1996، بعد نقاش مع طبيب بيطري حول تنويع أنشطته. التحق الابن بالشركة في 2011 بعد حصوله على شهادته الجامعية، ليصبح الرئيس التنفيذي للشركة التي كانت أكبر منتج للقاحات حتى قبل الأزمة الصحية، حيث عرفت بإنتاج لقاحات ضد شلل الأطفال والدفتريا والكزاز.

غير أن أزمة كورونا شكلت تحولا في مسار المجموعة التي بقودها، حيث بادرت في النصف الأول من العام الماضي، عندما كان العالم غير مستوعب بعد للصدمة الناجمة عن الفيروس، في إبرام اتفاق مع المختبر البريطاني أسترازينيكا بهدف إنتاج مئات الملايين من جرعات اللقاح الذي طورته جامعة أوكسفورد.

لقد كانت مغامرة كبيرة تلك التي أقدم عليها الشاب الهندي الذي يوصف بـ «أمير اللقاحات»، فقد استثمر في ذلك اللقاح البريطاني 250 مليون دولار، غير أن المجموعة كانت مستعدة لمثل هذا التحدي.

ففي 2015 كان مؤسس مايكروسوفت بيل غيتس، قد نبه إلى أن العالم ليس مستعدا لجائحة جديدة، داعيا للتأهب لمثل ذلك الاحتمال. يحكي أمير اللقاحات أن ذلك التحذير دفعه إلى مضاعفة تجهيزات الإنتاج والتخصص أكثر في اللقاحات منخفضة التكلفة، حيث أضحت المجموعة تتوفر اليوم على خمسين مصنعا موزعا على خمسَ قارات.

يقول بوناوالا في تصريحاته «لقد غير بيل غيتس نظرتي للأشياء. بدأت أتطلع إلى قدرات إنتاج كبيرة مع زيادة التخطيط. وبينما يخطط مصنع الأدوية لستة أشهر، شرعنا في وضع خطط استباقية لأربعة وستة أعوام». لا يكف هاتفه عن الرنين. يتصل به وزراء صحة، ورؤساء حكومات وحتى رؤساء دول، وأصدقاء انقطع التواصل معهم منذ سنوات، وذلك من أجل الحصول على اللقاح الذي توفره مجموعته العملاقة بالهند، حسب ما تقول وسائل إعلام دولية. والمجموعة التي يتولى بوناوالا إدارتها مدرجة في بورصة بومباي، تحقق رقم معاملات في حدود مليار دولار وتوفر 5200 فرصة عمل. وكانت الشركة أنتجت في 2019 ملياراً و600 مليون جرعة من اللقاحات، 70 في المائة منها صدرت لحوالي 170 بلداً.

يقول رجل الأعمال الهندي الذي يرشحه مظهره لأن يكون أحد نجوم بوليوود: «لم أكن أتصور قبل عام أنني سأسعى للحصول على الأموال والمخاطرة في مواجهة وضعيات عدم يقين كبيرة. هذا رائع أن توفر اللقاحات لبلدنا والعالم». جون جوزيف بيانو، المتخصص في شؤون الهند، يشير إلى أن الحديث عن رجل الأعمال بدأ مع الجائحة، حيث أضحى يتمتع بشعبية كبيرة بالهند، بفضل تحوله إلى أول مصدّر من حيث الحجم للقاحات إلى بلدان العالم.

لا يخفي علامات الثراء، هو الذي تزوج بسيدة الأعمال الهندية ناتاشا بوناوالا التي رزق منها بولدين. مكتبه الثاني يوجد على متن طائرة إيرباص، هو الذي يملك 35 ماركة من السيارات النادرة، كما يهوى جمع لوحات الفن التشكيلي، مثل تلك التي أنجزها ببكاسو ورامبرانت. كان أول مزود لآلية «كوفاكس» باللقاحات الموجهة للدول الفقيرة بأفريقيا، غير أن ذلك كان قبل قرار الحكومة الهندية بتفضيل تلقيح مواطنيها إثر موجة الإصابات الكبيرة التي عرفها البلد الآسيوي، حيث كبحت المجموعة صادراتها بعدما خاطب أدار بوناوالا عبر تويتر البلدان الأخرى، ودعاها إلى التحلي بالصبر.

أخبار

النمو الأميركي

رفع صندوق النقد الدولي، الجمعة، توقعاته لنمو الاقتصاد الأميركي العام الحالي إلى 7 في المائة، وهي أسرع وتيرة نمو في الولايات المتحدة منذ 25 عاماً. وكان «النقد الدولي» توقع في أبريل/ نيسان الماضي، نمواً أميركيا بنسبة 4,6 في المائة. ووصف الصندوق انتعاش أكبر اقتصاد في العالم بأنه «لافت بعد الركود التاريخي الذي سجل في 2020» بسبب جائحة كورونا. وهوّن الصندوق من مخاوف التضخم بالولايات المتحدة، والتي تتسبب بضغوط هائلة على الاحتياطي الفيدرالي (المركزي الأميركي) قد تدفعه لتشديد السياسة النقدية بأسرع من المتوقع. وقال في تقريره، إن «المؤشرات الاقتصادية تظهر استمرار تباطؤ كبير في سوق العمل، وهذا يفترض أن يشكل صمام أمان لتخفيف الضغوط على الأجور والأسعار».

صادرات تركيا

سجلت الصادرات التركية رقما قياسيا في النصف الأول من العام الحالي، بواقع 105 مليارات دولار. وقال وزير التجارة محمد موش، في مؤتمر صحافي بالعاصمة أنقرة، الجمعة، إن الصادرات زادت 40 في المائة في الأشهر الستة الأولى من العام الجاري، وبلغت 105 مليارات دولار. وأوضح أن الصادرات في يونيو/ حزيران المنصرم، ارتفعت إلى 19,8 مليار دولار بعدما سجلت زيادة بمعدل 47 في المائة، مقارنة بالشهر نفسه من عام 2020. وأكد أن أرقام الصادرات سواء على أساس شهري أو ربع أو نصف سنوي، تعد الأعلى في تاريخ الجمهورية.

نفط روسيا

انخفض إنتاج روسيا النفطي خلال يونيو/ حزيران، بعدما استقر في مايو/ أيار، وفقاً لبيانات أولية صادرة عن وحدة تابعة لوزارة الطاقة الروسية. وضخت البلاد 42,64 مليون طن من الخام والمكثفات في يونيو، وهو ما يعادل

حوالي 10,419 مليون برميل يوميًا أو أقل بحوالي 0,5 في المائة عن مستوى مايو، وذلك بناءً على حسابات أجرتها وكالة «بلومبيرغ» الأميركية. وخلال الفترة من مايو ويوليو/ تموز، يُسمح لروسيا زيادة الإنتاج بإجمالي 116 ألف برميل يوميًا كجزء من اتفاق «أوبك+».

ضريبة الشركات

أعلنت 130 دولة دعمها فرض حد أدنى لضريبة عالمية على الشركات كجزء من اتفاقية أوسع لإصلاح القواعد الضريبية الدولية. جاء ذلك في بيان وقعته الدول الـ130، ووزعته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومجموعة العشرين. ودعا البيان إلى وضع حد أدنى عالمي لمعدل الضريبة على الشركات بنسبة 15 في المائة على الأقل، وهو مقترح أميركي تبناه قادة مجموعة السبع في قمة عقدت بالعاصمة البريطانية في يونيو/حزيران الماضي. وقال البيان إنه سيتم الانتهاء من خطة تنفيذ مفصلة لهذه الضريبة، بحلول أكتوبر/ تشرين الأول القادم. وأضاف أنه «قد يستغرق تنفيذ الاتفاقية بعض الوقت بعد الانتهاء من الخطة، لأن البلدان ستحتاج إلى تحديث قوانينها، وربما أيضا وضع معاهدات ضريبية». ويأتي البيان قبل اجتماع وزراء مالية مجموعة العشرين في إيطاليا في وقت لاحق من يوليو/تموز الجاري، ويتوقع أن تعلن دول المجموعة عن اتفاق بشأن الضريبة العالمية.

وجاءت الصين والهند ضمن الدول الموقعة على البيان، والتي كان يعتقد أنها تشكل عقبات محتملة أمام تبني هذه الضريبة، بينما خلت القائمة من أيرلندا التي تفرض معدلات ضريبية منخفضة على الشركات.